

(الادراك القيمي ودوره في جودة التكوين لدى الطلبة الجامعيين)

د/ بن ملوكة بلخير، جامعة الجلفة

ملخص:

إن تحقيق التوازن بين الأدوار المتكاملة والمختلفة للمدرسة أمر لا بد منه لتكوين شخصية متشعبة بالقيم الإيجابية وقادرة في الآن ذاته على الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية وبناء الحضارة، فالتركيز فقط على تلبية حاجيات سوق الشغل سيؤدي حتما إلى تشويه دور المدرسة و جعلها أداة لتخريج أفواج من المواطنين ممن ينتسبون إلى الإنسانية لكنهم حتما لا ينتمون إليها، حيث أن الدراسات التي أجريت في هذا المجال قد أكدت على أن إستراتيجيات وسياسيات التعليم في أي دولة من الدول يجب أن يتم ربطها بشكل أو بآخر بما يتطلبه سوق العمل داخل هذه الدولة من جهة، ومن خلال وضوح القوانين التنظيمية الموضحة والمفصلة للقيم والمعايير المتصلة بمجريات التعليم وسوق العمل من جهة ثانية، والتي يجب الخضوع لها، لا الدوس عنها، على أن يتم ذلك بطريقة علمية وممنهجة، تعمل في النهاية على تقريب الفجوة بين ما يتطلبه سوق العمل وبين مخرجات التعليم. كلمات مفتاحية: القيم، جودة التكوين، طلبة الجامعة

مقدمة:

تحظى الجامعة بجزء كبير من مسالة توفير اليد العاملة المؤهلة والمختصة، فهي المؤسسة الرئيسية المكلفة بتأهيل وتنمية الموارد البشرية، وعن تخريج أعداد معتبرة منهم، لكن ما يثير القلق هو هذا الكم الكبير من المتخرجين غير المؤهلين تأهيلا كاملا أو صحيحا، أو ممن لا تتناسب مؤهلات معظمهم مع الحاجيات المطلوبة في سوق العمل، بل أصبح العدد المتزايد من المتخرجين يشكل كذلك عبئا إضافيا ويزيد من البطالة وطالبي العمل باستمرار.

إن من ضمن تحديات تطبيق استراتيجيات التدريس الحديثة في العلوم الاجتماعية وتحقيق جودة التكوين الجامعي هو غياب التأثير القيمي المرتبط بجودة مخرجات الجامعة ومواءمة سوق العمل، خاصة في وقتنا الراهن، لأسباب عديدة سيتم التطرق إليها في جانبين، الشق النظري، وفي دراسة ميدانية لعدد من الطلبة الجامعيين هم على أبواب التخرج، وآخرين لم يجدوا إلا التوظيف بعقود مؤقتة تنم على عدم مواءمة مؤهلاتهم لما هو مطلوب في سوق العمل، وآخرين ادمجوا في وظائف ولكن بقوا جامدين في مناصب دنيا تحت سلطة موظفين اقل منهم مؤهلات، وفئة طلابية وجدت مناصب عمل هامة في انتظارها، بالرغم من عدم مطابقة مؤهلاتهم وتحصيلهم للشروط الواجب توفرها في مثل هذه الوظائف، لكن السؤال الذي يطرح:

- هل توجد علاقة بين القيم والتحصيل العلمي وسوق العمل؟

ومنه تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين الالتزام بالقيم وارتفاع أعداد الطلبة الجامعيين غير المؤهلين تأهيلا كاملا؟

- هل توجد علاقة بين إهمال التعامل بقيم العمل في سوق العمل، وازدياد التوظيف العشوائي؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الأولى:

كلما انخفض الالتزام بالقيم ازداد العدد الكبير من المتخرجين غير المؤهلين تأهيلا كاملا أو صحيحا.

- الفرضية الثانية:

كلما تم التغاضي عن التعامل بقيم العمل في سوق العمل، ازداد التوظيف العشوائي.

هذا وقد تضمن البحث النقاط التالية:

1- مفاهيم عن القيم.

2- مكونات القيم.

3- القيم كمقرر لنوع السلوك.

4- أهمية القيم.

5- القيم والجامعة.

6- القيم وسوق العمل.

7- الدراسة الميدانية.

8- النتائج العامة للدراسة.

9- الاقتراحات.

10- الخاتمة.

1- مفاهيم عن القيم:

تعتبر القيمة احد عناصر الثقافة في المجتمع، وتشكل جزء مهما منها، وتعبّر عن المرغوب فيه اجتماعيا، وتمثل المبادئ والأحكام والاختيارات التي تحمل معاني اجتماعية خلال تجربة الإنسان (السويدي، محمد(1991)، ص72)، وهي أيضا عبارة عن مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية ينشرها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة، ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولا من جماعة اجتماعية حتى تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية أو في اتجاهاته واهتماماته (طهطاوي، سيد احمد(1996)، ص25).

كما عرفت القيم بأنها " مجموعة من القوانين والمقاييس تنشأ في جماعة ما، ويتخذون منها معايير للحكم على الأعمال والأفعال المادية والمعنوية، وتكون لها من القوة والتأثير على الجماعة بحيث يصبح لها صفة الإلزام والضرورة والعمومية، وأي خروج عليها أو انحراف على اتجاهاتها يصبح خروجا عن مبادئ الجماعة وأهدافها ومثلها العليا) الناشف، عبد المالك(1981)، ص03).

2- مكونات القيم:

تتكون القيم من ثلاثة مستويات رئيسية هي: المكون المعرفي، والمكون الوجداني، والمكون السلوكي.

2-1- المكون المعرفي:

ومعياره الاختيار، أي انتقاء القيمة من بدائل مختلفة بحرية كاملة بحيث ينظر الفرد في عواقب انتقاء كل بديل ويتحمل مسؤولية انتقائه بأكملها، وهذا يعني أن الانعكاس اللاإرادي لا يشكل اختيارا يرتبط بالقيم، ويعتبر الاختيار المستوى الأول في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم، ويتكون من ثلاث درجات أو خطوات متتالية هي استكشاف البدائل الممكنة، والنظر في عواقب كل بديل، وأخيرا الاختيار الحر.

2-2- المكون الوجداني:

ومعياره التقدير الذي ينعكس في التعلق بالقيمة والاعتزاز بها، والشعور بالسعادة لاختيارها والرغبة في إعلانها على الملأ، ويعتبر التقدير المستوى الثاني في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من إعلانها ، ويعتبر التقدير المستوى الثاني في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من خطوتين متتاليتين هما الشعور بالسعادة لاختيار القيمة، وإعلان التمسك بالقيمة على الملأ.

2-3- المكون السلوكي:

ومعياره الممارسة والعمل أو الفعل، ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة، أو الممارسة على نحو يتسق مع القيمة المنتقاة، على أن تتكرر الممارسة بصورة مستمرة في أوضاع مختلفة كلما سنحت الفرصة لذلك.

وتعتبر الممارسة المستوى الثالث في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم، وتتكون من خطوتين متتاليتين هما ترجمة القيمة إلى ممارسة، وبناء نمط قيمي (العاجز، على (1999)، ص 06 و 07).

3- القيم كمقرر لنوع السلوك:

إن موضوع القيم قديم قدم الإنسان نفسه، فقد تناولته الكتب السماوية منذ وجود أول الأنبياء والرسول على وجه الأرض، ومن بعدهم العلماء والفلاسفة، بحيث عبروا عنها بعدة أسماء مختلفة مثل الخير والخير الأسى والمثل العليا والفضائل والكمال، والواقع أن القيم لا تقف ضمن نطاق الفكر الفلسفي وحده، بل تتعداه إلى العلاقات الاجتماعية كلها، لأنها معايير وأهداف نجدها في كل مجتمع فهي تغلغل في الأفراد على شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات، وتظهر في السلوك الظاهري والشعوري واللاشعوري، وتعتبر القيم عن نفسها في العديد من المواقف فتشكل قوانين وبرامج، وتكشف عن الأحكام التي يصدرها الفرد بدرجات معينة من التفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، إلا أن هذه العملية تتم من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبرته وبين الوسط الذي يعيش فيه ويكتسب من خلاله المزيد من الخبرات والمعارف، إن القيم تغلغل في حياة الفرد والجماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة، لارتباطها الوثيق بالسلوك والأمال والأهداف (اليمني، عبد الكريم (2009)، ص 77).

4- أهمية القيم:

تعد القيم الموجه والمرشد للفرد، وفي تحويل الأحداث التاريخية والتوقعات المستقبلية إلى معايير يستفاد منها في تفادي أخطاء الماضي، ومعالجة ظواهر سلوكية تظهر في الحاضر.

والقيم تؤثر كذلك في الإدراك إذ أن الأفراد الذين تسود لديهم القيمة الدينية يدركون أحسن من غيرهم معاني القيم، ويتعرفون عليها بسهولة ويتصورون تأثيرها في مختلف المواقف المجتمعية، إضافة إلى معرفة مسبقة لنتائجها (عبد الفتاح، محمد سمير (2006)، ص 276).

تستخدم القيم كمعايير وموازنين لقياس عمل الفرد وتقييمه، كما أنها تساعد على التنبؤ بسلوك صاحبها، ومنها يتمكن من تعزيز السلوك المنضبط الناتج عنها والمحافظة عليه، أو التدخل لمعالجة الانحرافات الملاحظة، بالعلاج السلوكي النفسي للقضاء عليها، وتفعيل القيم العلاجية من جديد.

كما تعمل القيم على إصلاح الفرد اجتماعيا وأخلاقيا ونفسيا وفكريا وثقافيا، بالتحكم في نزوات الفرد ورغباته وأطماعه، مما لها من اثر في التوجيه والإرشاد النفسي والصحة النفسية والعلاج الذي تقترحه بإبرازها للعيوب وعلى إثرها يتضح المشكل النفسي وعلاجه (بن عوض الخباص، محمد، (2012)، ص 401).

إن عصرنا الحالي يتميز بأنه عصر العلوم، ومع ذلك فإن الإنسان استفاد منه لتحقيق المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة، وإذا كان العلم يهدف للرفق بالإنسان والسمو بقيمه لتحقيق التعامل الجيد، فلماذا لم يتحرر العقل من قيوده التي تمنعه من التواصل التعايش مع الآخر في ظل الاحترام المتبادل.

قد يتساءل الفرد عن سبب وجود القيم والجواب أن الحياة الاجتماعية سوف تكون مستحيلة بدونها، كما أن النظام الاجتماعي سوف لن يستطيع الاستمرار في وظيفته لتحقيق أهداف الجماعة.

كما يلاحظ وجود اختلافات واضحة في سلوك أعضاء المجتمعات البشرية، فكيف نفسر هذا الاختلاف بالرغم من اشتراك أفرادها في الإطار البيولوجي العام، إن القيم هي التي تفسر لنا هذا الاختلاف، وهي التي تقرر نوع السلوك الذي يوجه الفرد نحو حاجاته. فالقيم ما هي إلا انعكاس للأسلوب الذي يفكر به الأشخاص في ثقافة معينة، وفي فترة زمنية محددة، كما أنها هي التي توجه سلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه، من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير.

وقد تتجاوز الأهداف المباشرة للسلوك إلى تحديد الغايات في الحياة، فهي على حد تعبير "روكيش" إحدى المؤشرات الهامة لنوعية الحياة، ومستوى الرقي، أو التحضر في أي مجتمع من المجتمعات.

إذا فالقيم تشكل المعالم الموجهة للفكر والسلوك، وفي غيابها يحدث اختلال لا مثيل له، وعدم توازن يتنافيان والنمو الطبيعي لأي شخص أو جماعة مما ينتج اغتراب وفقدان للقيم، يميل إلى حتمية فقدان الذاكرة سواء كانت شخصية أو جماعية، ومنه إلى ضياع الذات ومفهومها التاريخي لضمان البقاء وفق المعايير الكونية (عبد اللطيف، خليفة (1992)، ص 14).

5- القيم والجامعة:

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أزمة العلاقة بين الجامعة والمجتمع، المتمثلة في عدم قدرة اندماج الجامعة مع واقعها ومحيطها، الأمر الذي يؤدي إلى طرح أسئلة حول دور القيم في ذلك، وتأثيرها على التأهيل الكامل أو الصحيح للطلبة الجامعيين من جهة، والاستفادة القصوى من متخرجي الجامعات في جوانب شتى من مكونات المجتمع من جهة أخرى.

كيف يمكن للجامعة من درء هذه المشكلة لتصبح مؤسسة لتكوين إطارات، تلائم عصر التطور المعرفي المدعوم بتكنولوجيا المعلومات، وتمتلك مهارات وظيفية وتقنية، وإنتاجية واحترافية؟

إن من المسلمات أن أي منظمة مهما كان نوعها، فإن لها مجموعة من القيم الثقافية مرتبطة بها، ونفس الأمر ينطبق على الجامعة، هذه القيم هي على شكل قوانين ضابطة وتنظيمات، وتعليمات وأوامر واجتهادات لا تخرج عن نطاق معايير حددها المجتمع، وتمتد جذور هذه القيم إلى هذا المحيط الذي تمثل الجامعة إحدى حلقاتها، لكن الفراغات التي تنشأ عن عدم إلزام الطلبة بالتقيد والعمل بالقيم، مع غياب متابعة ذلك، بالإجراءات الردعية هي التي أدت لملا تلك الفجوة بقوة جديدة كجماعات ضاغطة في محاولة منه لفرض قانونها الخاص بها، كما أن الإخلال بالعمل الجدي بتطبيق قوانين التنظيمات الداخلية من طرف أعوان مدرّسين أو غير مدرّسين لذلك، أدى إلى نتائج واقعية سلبية دون الأهداف المطلوبة.

6- القيم وسوق العمل:

إن تحديث المجتمع وبعث نهضة اجتماعية واقتصادية فيه، تمر من خلال إعادة نظر جريئة في عمل وسير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بالتركيز على مضمون ما تقوم به من وظائف وادوار، ويأتي ذلك عن طريق البدء في عملية تغيير السلوكيات السلبية التي غزت المجتمع بما فيها من مؤسسات، التي تجسدت في الواقع بتنكر واضح للإرث الحضاري للمجتمع، وتجاوز فاضح على القواعد القانونية وأساليب الضبط الواضحة والدقيقة المحددة لمكانة ودور كل فرد، بتوضيح العلاقات العامة بينه وبين مختلف المؤسسات بالاستعمال الجيد لوسائل الاتصال معه، مع احترام ثقافة المجتمع، والعمل بأفكارها وتطبيقها ميدانيا.

7- الدراسة الميدانية:

قصد التعرف واخذ فكرة أكثر عن موضوع البحث، فقد كان من الواجب القيام بالنزول للميدان متمثلاً في جامعة زيان عاشور بالجلفة، لأخذ فكرة عن هذا الوسط والتعرف والتحاور مع عدد من الطلبة بتلقائية وبدون ضوابط، وتدعيم ذلك بتوزيع استمارة استبيان مكونة من 60 استمارة، ممثلة لثلاثة أفواج لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع ممن انهموا مرحلة شهادة الليسانس (ل.م.د)، ولهم صفة مزوالة الدراسة والعمل أو البحث عن العمل، وبناء على ذلك فقد تم تحديد حجم العينة المطلوبة واختيار عدد كاف من الأفراد في العينة بحيث تم اخذ العينة المكونة من 60 مفردة، من مجموع مجتمع الدراسة البالغ عدده 200 طالب، وهذا بغرض رصد رد فعل هذه المجموعة من ناحية فهمها للأسئلة المكونة للاستبيان، وإعطاء رأيها حول القيم في الوسط الجامعي، وفي سوق العمل.

7-1- العينة وأسلوب اختيارها:

نظراً لاتساع مجتمع البحث فإن هناك أسباب كثيرة تمنع الباحث ولا تساعد على إجراء الدراسة على كامل المجتمع الأصلي، لأنه من الصعب الاتصال بكل أفراد مجتمع البحث، لكي يطرح عليهم الأسئلة، والحصول منهم على الأجوبة، فإنه لا مجال إلا اللجوء إلى أسلوب اخذ العينات التي تمثل المجتمع الأصلي.

لذا فقد تم اللجوء لاستعمال العينات الاحتمالية، وخاصة العينة العشوائية البسيطة، هذا النوع من العينات يعني تكافؤ الفرص لجميع عناصر المجتمع، باختيار العينة عشوائياً، معناه أن جميع أفراد مجتمع البحث تتاح لهم فرصة متساوية ومستقلة لكي يدخلوا العينة، أي أن لكل فرد في المجتمع نفس الاحتمال في الاختيار، وان اختيار أي فرد لا يؤثر في اختيار الفرد الآخر.

7-2- أدوات جمع البيانات

أداة الاستبيان:

وتعني تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم (انجرس، موريس (2006)، ص 167)، ويشتمل على عدد من الأسئلة تكون البيانات المطلوبة، لها صلة وثيقة بمشاعر الأفراد ودوافعهم وعقائدهم نحو موضوع معين (محمد حسن،

عبد الباسط (1982)، ص325).

وقد تم بناء أداة الاستبيان للكشف عن الجوانب المحددة في الدراسة، التي تم تحديدها على مستوى الفرضيات، وقد ضمت عدة محاور يمكن تناولها بالشكل التالي:

المحور الأول: البيانات الشخصية وتشمل الجنس، السن، المستوى التعليمي.....

المحور الثاني: كلما انخفض الالتزام بالقيم ازداد العدد الكبير من المتخرجين غير المؤهلين تأهيلا كاملا أو صحيحا.

المحور الثالث: كلما تم التغاضي عن التعامل بقيم العمل في سوق العمل، ازداد التوظيف العشوائي.

8- النتائج العامة للدراسة:

نتائج الفرضية الأولى:

بعد تحليل الجداول وجدنا أن انخفاض الالتزام بالقيم يتجسد من خلال حضور للطلبة المبحوثين للمحاضرات، إذ اقر أغلبية الطلبة ونسبة 87.4 % عدم حضور المحاضرات، و 05% حضورها أحيانا، في حين أن 07.6 % فقط من الطلبة يواظبون على حضور المحاضرات.

كما أن طلب عدد من الطلبة بتقييده في عدد الحاضرين في الأعمال الموجهة أصبحت من مؤشرات الانخفاض في الالتزام بالقيم، إذ أن نسبة 45 % من الطلبة المبحوثين صرحت أنها تلجأ لهذا الأسلوب حين غيابها، وفي نفس الإطار وجدنا أن نسبة 48 % من الطلبة المبحوثين أدلت لجوؤها عند الضرورة للغش في الامتحانات، مبررة ذلك ونسبة 55 % بأنه حق مكتسب. من جهة أخرى أشارت نسبة 88 % من الطلبة المبحوثين باستعمال شبكة الانترنت في نقل البحوث دون الاعتماد على المراجع من المكتبات.

كما أن الانترنت يستعمل فقط في التسلية والترفيه وذلك بنسبة 96% من المبحوثين.

أما عن طلب المساعدة من الأستاذ وخاصة في حالة الإقصاء، فقد شكلت نسبة 65 % من المبحوثين، ونسبة 85 % من الطلبة ممن يطلبون باستمرار الزيادة في العلامات بدون وجه حق، في حين صرحت نسبة 98 % من الطلبة المبحوثين إدراج دراسة القيم كمقاييس بمختلف التخصصات الجامعية.

لقد تبين لنا مما سبق أن السلوكيات الفردية للطلبة تتحكم فيها الإستراتيجية الجزئية، المنطلقة من الأهداف الخاصة بكل فرد، التي تتميز بخاصية التناقض مع الإستراتيجية التعليمية الكلية للجامعة، فعندما يصبح الطالب له صفة المنكوب، عوض صفة المجتهد المكافح، والناشط في ميدان البحث والمواظبة، بلجوئه لطلب التداري عن غيابه التام طيلة الموسم الجامعي، إضافة للمطالبة من الأساتذة بمنحه علامات تمكنه من تحقيق هدف الانتقال إلى المستوى الأعلى بدون وجه حق.

والغريب أن مطلبه يستجاب، ويجد الأستاذ الذي يساعده ويجاريه في هذا المجال لتنفيذ مشروعه اللاعقلاني.

إن القيم تغلغل في حياة الفرد والجماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة، وعند الاقتناع بها إيماناً، ستعكس سلوكاً ايجابياً وأمالاً وأهدافاً طموحة مشروعة (اليمني، عبد الكريم (2009)، ص78).

من خلال ما تم عرضه توصلنا إلى أنه كلما انخفض الالتزام بالقيم ازداد العدد الكبير من المتخرجين غير المؤهلين تأهيلا كاملاً أو صحيحاً، من هنا يمكننا القول أن الفرضية الأولى قد تحققت.

نتائج الفرضية الثانية:

بعد عملية تحليل الجداول وجدنا أن هناك تغاضي عن التعامل بقيم العمل في سوق العمل، بحيث أدلت نسبة 95 % من الطلبة المبحوثين أن التوظيف يتم على أساس الوساطة، وأن 04 % عن طريق الرشوة، و 01 % فقط بواسطة مؤهلات وكفاءة المرشح للوظيفة.

أما بخصوص تطبيق الجهات المستخدمة للمواصفات المطلوبة للعمل، فإن نسبة 86% من الطلبة المبحوثين أكدوا أنه لا يوجد تطبيق للمواصفات المطلوبة للعمل، أما نسبة 13% فصرحت بأن هناك نقص في تطبيق المواصفات المطلوبة للعمل، في حين أن نسبة 01 % من المبحوثين اقرروا باحترام تطبيق المواصفات المطلوبة للعمل من طرف الهيئات المستخدمة.

كما أن الطالب لا مانع عنده من التوظيف بالاسم فقط في عدد من المؤسسات دون الحضور لأداء واجبه، وذلك بنسبة 74% من المبحوثين، كما أكدت نسبة من المبحوثين بان لا مانع لديها من استعمال الوساطة والنفوذ أثناء التوظيف، في حين أقرت نسبة 63% من أن إجازة استعمال الرشوة والهدايا أصبح مجاريا للعصر في الحصول على وظيفة.

كما اقر 74.5% من الطلبة المبحوثين، بان لا سياسة توازن في التوظيف، بحيث تميل الكفة لتفضيل توظيف الجنس الأنثوي على الذكري، ليس بسبب معايير وشروط في الكفاءة والمؤهلات وإنما لأسباب تبقى مجهولة، لان الكثير من الطلاب الذكور أحسن مستوى ولم يتم توظيفهم.

إن هذا الفرق الشاسع بين ما يجب أن يكون مطابقا للقيم التي تتجسد كسلوك بشري سوي، هو ما أدى إلى انتكاسة حقيقية يمر بها المجتمع، وظهور نتائج سلبية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال ما تم عرضه توصلنا إلى انه كلما تم التغاضي عن التعامل بقيم العمل في سوق العمل، ازداد التوظيف العشوائي، من هنا يمكننا القول أن الفرضية الثانية قد تحققت.

9- الاقتراحات:

يمكن للجامعة أن تصبح مؤسسة لتوفير الإطارات بما يعود من فوائد كثيرة على المجتمع، إذا ما تبنت إستراتيجية جديدة بالتعامل بايجابية، مع الوظائف الموجودة في الواقع، والمشاركة بكل مسؤولية في تأهيل إطارات لشغل هذه الوظائف.

إن عدم تمكن الجامعة من التكيف مع احتياجات سوق العمل يعود إلى أنها لازالت تسير وفق تقاليد أتت بثمار في وقتها، أو أن سياساتها لازالت مرتبطة باختصاصات تدريسية تقليدية، يجب إدخال متغيرات عليها تسير الواقع المحلي والمحيط العالمي، كما يجب اعتماد استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس أولا، وتكييف الطلبة على استعمالها والاندماج معها في أبحاثهم، ومحاولة التنسيق بينها وبين ما هو موجود من وسائل إنتاج ووسائل عمل، للتكوين والتدريب على مستجدات سوق العمل، لضبط المستوى مع تطورها التكنولوجي قصد التحكم فيها ومن ثم محاولة إجراء البحوث لتطويرها، لإيجاد الوسيلة الواقعية لمعرفة احتياجات السوق الحالية من القوى العاملة، والتوقعات المستقبلية منه أيضا.

لا ينبغي أن يدفعنا الهاجس الاقتصادي و التنموي إلى التغاضي عن الغاية المثلى التي من المفترض أن تسعى الجامعة إلى تحقيقها، والمتمثلة أساسا في التأهيل والتكوين وتنمية الموارد البشرية، في تخصصات معمقة ودقيقة، بعد نهل الفرد المعارف العامة المشتركة بين عدد كبير من الفروع والمواد العلمية التي يوفرها النظام التعليمي قبل الجامعة، والتي من المفروض أن تكون مؤسسة المدرسة بمراحلها الثلاث قد قامت بها، إلى الجانب القيمي الذي يساهم في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومتشعبة بالقيم الإيجابية للمجتمع، أي أن المدرسة إلى جانب دورها في إكساب الطلاب المهارات والمعارف التي تؤهلهم لولوج سوق العمل يجب أن لا تتنازل عن دورها القيمي والإنساني، ليستمر نفس الأمر بتبني مقاييس ومواد تتضمن تدريس القيم لتشمل:

- تنشئة الطلاب على مبدأ حب الله والوطن والإنسان.

- غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الطلاب.

- تنمية القيم الحميدة كالاحترام و تحمل المسؤولية والانضباط لدى الطلبة.

- تعزيز الدورات التدريبية والتكوينية للطلبة مع تطعيمها بمبادئ وأهداف القيم الإسلامية.

- الحث على القيام بالأبحاث والدراسات التي تساهم في تعميق القيم الإسلامية في نفوس أفراد المجتمع.

- ضرورة إعادة النظر في المناهج المدرسية لتشمل القيم الإسلامية، هذا كله راجع لأهمية القيم الدينية ودورها في إظهار السلوك الإيجابي للفرد، بفعل انسجامها مع الفطرة الإنسانية السليمة، وانبثاقها من مصدر ديني، وبأنها معايير للسلوك، تنم عن إيمان بالله، وإتباع أوامره، والابتعاد عن نواهيه، وتعمل كدوافع ومثيرات لسلوك الفرد نحو خلق الشخصية السوية، لأنها تستند على مبادئ دينية مستمدة من القرآن والسنة النبوية.

- بناء المناهج التعليمية على أساس المناهج التربوية النشيطة التي تتجاوز التلقي السلبي وتشجع على التعلم الذاتي، ووضع برامج تسلسلية للأفكار الشخصية وتطويرها.

- ترجمة الجانب المعرفي، إلى المهارات وإدماج المكتسبات في وضعيات تحاكي الواقع الاجتماعي.
 - اعتماد التربية على القيم و المواطنة الإيجابية كمدخلين أساسيين للنظام التعليمي.
 - اضطلاع الجامعة بمسؤوليتها في التربية على حقوق الإنسان بمبادئها الكونية.
 - التشجيع على المبادرة والإبداع والابتكار.
 - انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي، بعقد شراكات مع القطاع الخاص، لتقليص والقضاء على الفجوة بين المناهج النظرية والحياة العملية.
 - اعتماد تخصصات تستجيب للحاجيات الفعلية لسوق العمل، مع ضرورة إدماج التربية على القيم والمواطنة في هذه التخصصات.
- 10- خلاصة:**

إن التنكر الواضح للإرث الحضاري المتجذر للمجتمع الذي يحث دائما، على طلب العلم والمداومة عليه، والاتصاف بالقيم الفاضلة، والعمل بها، في ميداني التحصيل العلمي، وأثناء العمل، قد اثار بشكل مباشر على المجتمع، وتسبب في ظهور ظواهر سلوكية سلبية، بإهمال الالتزام بالقيم الذي أدى إلى تزايد العدد الكبير من المتخرجين غير المؤهلين تأهيلا كاملا أو صحيحا، وكذا التغاضي عن التعامل بقيم العمل في سوق العمل، الذي يؤدي إلى ازدياد التوظيف العشوائي، وهاتين الظاهرتين وظواهر أخرى لا تخدم المجتمع، بل تؤدي به إلى التقهقر والتأخر، وإلى اللجوء إلى الاعتماد على الكفاءات الأجنبية، في التسيير والتحكم في دواليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى التدخل في السيادة الوطنية مما يكرس التبعية، ورهن مقدرات البلاد.

من هنا يمكن طرح تساؤلات حول ما وراء هذا النقائص وكيفية معالجتها، مما يفتح المجال واسعا للقيام بأبحاث مكمله لهذا الموضوع.

قائمة المراجع:

- 1- محمد سمير عبد الفتاح، زينب سيد عبد الحميد، علم النفس الاجتماعي، النور للكمبيوتر والطباعة، مصر، 2006.
- 2- محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.
- 3- محمد بن عوض الخباص، دور مدرس التربية الإسلامية في غرس القيم، التربية على القيم المرجعيات والمقاربات، مجلة عالم التربية، العدد21، منشورات عالم التربية، الجديدة، المغرب، 2012.
- 4- مورييس أنجريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، الجزائر، 2006.
- 5- سيد احمد طهطاوي، القيم التربوية في القصص القرآني، دار الفكر القاهرة، مصر، 1996.
- 6- عبد الملك الناشف، القيم وطرائق تعليمها وتعلمها، دائرة التربية والتعليم، عمان، الأردن، 1981.
- 7- عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1992.
- 8- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث العلمي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط8، 1982.
- 9- فؤاد علي العاجز وآخرون، القيم وطرق تعلمها وتعليمها، دراسة مقدمة إلى مؤتمر القيم والتربية في عالم متغير كلية التربية والفنون جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1999.